كلمة ونص

طابق إضافي.. هم إضافي!!

محمد حسين

لا تزال مشكلة الطابق الإضافي بطرطوس بين مدّ وجذر من دون أن تصل إلى الغاية المرجوة منها والمئات ممن ينتظرون الحل لا يملّون من السؤال، ولا جواب في الأفق القريب (يبلّ الريق) ويفتح طاقة الأمل!!

مكاتبات ومراسلات ولجان رئيسية وأخرى فرعية واجتماعات محلية ومركزية واقتراحات واشتراطات تلي اشتراطات ولا نتيجة حتى هذه اللحظة سوى الكلام والورق المهدور والزمن الضائع على سفوح الانتظار.

ومن الطريف أن آخر اجتماع لإحدى هذه اللجان تم فيه التوصل إلى توصيات وقرارات يمكن أن تشكل أرضية صالحة لإصدار قرار يرضي الناس المتعطشة لتشييد طابق إضافي فوق منزلها يريحها من عبء الاستئجار في الضواحي وأسعاره التي لا يمكن لرواتبهم تحملها.

والمفاجأة التي لم تعلن حتى الآن وستقصم ظهر أحلامهم أو ترحلها إلى أجل غير مسمى كانت تعميم هذه الأفكار والمقترحات على المحافظات لإبداء الرأي فيها وتقديم الملاحظات والأفكار.. أي إن القصة عادت إلى نقطة الصفر وهذه المرة ممهورة بتوقيع وزيري الإسكان والإدارة المحلية ولجنة الخدمات في مجلس الوزراء. والتعميم هذا وصل أو سيصل تباعاً إلى المحافظات كافة.

والسؤال هنا ألا تكفي المسوغات التي قيلت والاشتراطات التي وضعت لكي يصدر القرار أم إنه بحاجة إلى مزيد من الدراسة؟

أليس في اتخاذ القرار بالسماح بتشييد الطابق الإضافي مع كل الاشتراطات الممكنة خطوة على طريق حل لمشكلة ارتفاع أسعار الشقق السكنية والحفاظ على الأراضي الخضراء؟

حجارة العقارات... دولارات!!

القنيطرة- خالد خالد

الخشية اليوم أصبحت أن تقاس كل الأمور حسب صرف الدولار، ففي مادة سابقة ذكرنا أن سعر البقرة مليون ليرة ولكن اللوم والعتب أننا ظلمنا تلك الثروة الكبيرة وبأنه حسب سعر صرف الدولار اليوم فإن سعرها قفز إلى مليون ونصف المليون، ويبدو أن العدوى لم تقف عند مادة أو قطاع بعينه، وها هي العقارات في محافظة القنيطرة تقفز إلى أرقام فلكية لم يسبق أن تسجل في محافظة كانت تبدو قبل عامين من أرخص المحافظات السورية بأسعار العقارات من منازل وأراض زراعية ما يجعلنا نضع «العقل بالكف».

أحد المعارف عرض منزله الكائن في منطقة الكوم للبيع ومع البيت أرض مساحتها ١٧٠٠ م٢ وبسعر خيالي وصل إلى ٢٠ مليون ليرة سورية والأمر المثير للدهشة أن الشاري قدم ١٨ مليوناً، واللافت والمتعارف عليه في المكاتب العقارية أن من يدفع ذلك المبلغ يمكن أن يدفع ٢٠ مليوناً، والبائع يبرر أن مبلغ العشرين مليوناً قبل الأزمة يعادل ٢ مليون، أما الأمر الأكثر استغراباً أن عقاراً زراعياً مساحته ١٠٠٠ م٢ بيع بمبلغ ١٣ مليون ليرة وسعره الراهن لا يتجاوز المليون، والمتعارف عليه أن مدينة البعث كانت من أغلى المناطق بالقنيطرة لتوافر الخدمات واليوم أحد المالكين لمنزل وظيفي في مدينة البعث يطلب عشرة ملايين ليرة لشقة مساحتها ١٥٤ م٢.

أصحاب المكاتب العقارية الذين يعملون في مهنة «السمسرة» لبيع الأراضي والبيوت يؤكدون أن واقع المحافظة الراهن من حيث توافر الخدمات كالكهرباء والماء والطرق والاتصالات وغيرها من الخدمات الضرورية جعلت منها منطقة مرغوبة، إضافة إلى عامل الأمن والأمان الذي أصبح تشهده القنيطرة في الآونة الأخيرة أكثر رغبة من قبل الراغبين في شراء عقارات والاستقرار على أرض محافظة القنيطرة، عدا قربها من مدينة دمشق وطبيعة المحافظة ذات المناخ المعتدل عدا توافر المياه بشكل دائم لري المزروعات والماشية.

و يبقى الأهم أن المحافظة تعاني غياب مواد البناء وصعوبة وصولها إلى أرض المحافظة ونقصد الرمل والبحص وغيرها من المواد، إضافة إلى ارتفاع أجور اليد العاملة ومواد الإكساء بشكل جنوني نظراً لارتباطها أيضاً بسعر صرف الدولار.

مكتب التوثيق العقاري بمديرية المصالح العقارية أكد توثيق ٧٥ عقداً للبيع بالمحافظة خلال الفترة السابقة وهو مؤشر إيجابي ودليل على تحسن حالات البيع والشراء بعد أن شهدت ركوداً في السنوات السابقة.

١٠٠ ضبط تهريب شهرياً بريف دمشق نصفها مخدرات

العلبي لـ«الوطن»: ١٥ بالمئة من متعاطي المخدرات إناث

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن عدد الضبوط الواردة للعدلية بخصوص التهريب بلغت ١٠٠ ضبط شهريا نصفها خاص بالمخدرات مشيراً إلى أن معظمها ضبط داخل البلاد أي أنها نقلت من مدينة إلى أخرى، في حين الضبوط الخاصة بالتهريب عبر الحدود قليلة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح العلبي أن معظم الضبوط الواردة للعدلية تضمنت ضبط مواد غذائية أو محركات سيارة أو إكسسوارات في حين لا يوجد عدد كبير من الضبوط الخاصة بتهريب الأدوية مشيراً إلى أن معظم مواد الأدوية المضبوطة خاصة بتنمية العضلات يستخدمها رياضيو كمال الأجسام.

وقال العلبي: إن العدلية لم تستقبل ولا ضبطاً خاصاً بتهريب السيارات إلا أن هناك عدداً من الحالات الخاصة بتهريب محركاتها ومعظمها ضبطت أثناء نقلها من مدينة إلى أخرى.

وفيما يتعلق بالمخدرات لفت العلبي إلى أن ٨٥ بالمئة من المضبوطين هم من الذكور في حين ١٥ بالمئة إناث لافتا إلى أن معظم هؤلاء يتعاطون مادة المخدرات في حين عدد قليل منهم مضبوط بتهمة التهريب أو نقلها من مدينة إلى أخرى.

ولفت العلبي إلى أن معظم حالات التعاطي المضبوطة هي من المناطق الحدودية مشيراً إلى أنهم يهربونها عبر الحدود وخاصة أنهم أهل المنطقة ويعلمون مداخلها ومخارجها بشكل جيد.

وأضاف العلبي: إن مسألة التهريب هي خطيرة وإن القضاء يحاول قدر الاستطاعة ضبط هذه الحالات والحد منها مشيراً إلى أن الضبوط الواردة إلى العدلية مختلفة ومتنوعة وليس بالضرورة أن تكون المواد مضبوطة عبر الحدود بل هناك الكثير من المواد تنقل من مدينة إلى أخرى.

وأشار العلبي إلى دور الضابطة الجمركية في مسألة ضبط المهربات عبر الحدود والحد منها معتبراً أن دورها كبير في هذه المسألة ولو أن بعض المناطق الحدودية ساخنة ومرتبطة مع دول تسهل عملية التهريب إلى داخل البلاد، مشدداً على ضرورة منع انتشار المواد المهربة داخل المحافظات وهذا ما تعمل عليه الجهات المختصة وبالتالي هذا يفسر العدد الكبير في عدد الضبوط الواردة إلى العدلية.

وبين العلبي أن التهريب يعد جريمة جنائية من اختصاص محكمة الجنايات وخصوصاً فيما يتعلق بتهريب وتعاطي المخدرات والأدوية وغيرها من المهربات الخطيرة التي تنشر الجريمة في المجتمع لافتا إلى أن التهريب يوصف بأنه جنحوي أي من اختصاص محكمة بداية الجزاء في حالات معين كأن لا يعلم الشخص أن المادة المضبوطة معه مهربة.

وأكد العلبي أن القانون تشدد في مسألة التهريب واعتبرها من الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبات جنائية إلا أنها أقل من ١٥ سنة إلا أن هذا لا يعني أن العقوبات شديدة بينما في مسألة تهريب المخدرات فإن القانون تشدد كثيراً في هذه المادة السامة لخطورتها وتأثيرها الكبير على الشباب ودورها في نشر الجريمة بشكل واضح في المجتمع.

وأكد العلبي أن القضاء لن يتهاون في مسألة التهريب وخصوصاً المخدرات وكل ما يساهم في نشر الفوضى.

عميد كلية الحقوق لـ«الوطن»:

آلية جديدة لتسريع صدور النتائج

فادي بك الشريف

بمجرد أن تدخل إلى كلية الحقوق بجامعة دمشق حتى تبدأ المطالبات تنهال عليك من الطلاب سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا، فكلية الحقوق بما تضمه من عدد كبير من الطلاب سواء بالجامعة الأم أو الطلاب الوافدين من الجامعات الأخرى تفتح باباً كبيراً للمطالبات والشكاوى.

وبعد استلام الإدارة الجديدة لكلية الحقوق لمس الطلاب ارتياحاً عاماً بأن مطالبهم سوف تحقق أو على الأقل سيبدأ العمل على تحقيقها.

وللاطلاع على واقع الكلية التقينا عدداً من طلاب المرحلة الجامعية الأولى وكانت معظم مطالبهم تنحصر حول ضرورة نشر سلالم التصحيح وتسريع صدور النتائج واتخاذ إجراءات كفيلة بخلق ثقة أكبر مع إدارة الكلية، حيث طالب أحمد – سنة رابعة– أن يصدر برنامج الامتحان مبكراً لكي يتنسى للطالب تنظيم مواده قبل فترة شهر على الأقل من بدء الامتحان، وكذلك طالب حسام وهو في السنة الثانية أن تكون نسب النجاح عادلة وأن تنشر سلالم التصحيح في لوحات إعلان الكلية لكي يعرف الطالب أين أخطأ، أما سوسن –سنة ثالثة– فطالبت بان يتم تفعيل حق الاعتراض على العلامات وألا يبقى حبيس الأدراج.

المحامي طارق الغزالي وهو أحد طلاب الدكتوراه أكد أن الإدارة الجديدة أوجدت نوعاً من الشعور بالراحة النفسية لدى الطلاب ووعدت بتحقيق مطالب الطلاب فموضوع الدكتوراه الذي كان الشغل الشاغل في الأيام الماضية قد طبق بكل سلاسة وتعاون من الدكاترة في جميع الأقسام، كما تحدث عمار السالم ممثل طلاب الدراسات العليا وهو طالب ماجستير عن مرونة الإدارة الجديدة في التعاطي مع قضايا الطلاب واقترح إيجاد كتيب يتحدث عن منهجية كتابة رسائل الدكتوراه والماجستير.

أما علي وهو أحد طلاب الماجستير الأكاديمي فطلب من الإدارة الجديدة أن يكون هناك رقابة على لجان الشفهي فمن غير المقبول أن يحصل الطالب على علامة شبه تامة في الكتابي ويرسب بالشفهي بسبب مزاجية دكتور ما، أما طلاب التأهيل والتخصص فطالبوا بوجود دكتوراه لهم أسوة بالماجستير الأكاديمي وكذلك طالب معظم طلاب الدراسات العليا بأن تتوافر آلة تصوير في المكتبة وأن يتم شراء كتب جديدة لرفد المكتبة بالمراجع المهمة وكذلك التخفيف من الروتين في إجراء المعاملات ولاسيما كشف العلامات أو بيان الوضع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عميد كلية الحقوق الدكتور ماهر ملندي أن هناك إجراءات جدية متخذة لتحسين وضع الكلية بشكل أفضل، مبيناً أنه تم التوجيه على الفور بالإسراع في إصدار برنامج الامتحان، ومن المقرر أن يصدر هذا الأسبوع، كما كشف عن آلية جديدة سيتم تطبيقها قريبا لتسريع صدور نتائج المقررات الامتحانية وإيجاد حل لجميع الشكاوى والمطالبات التي كانت دائرة حول تأخر صدور النتائج.

وفيما يخص الاعتراض على المقررات المؤتمتة، بين عميد كلية الحقوق أنه تم التوجيه بإعادة تصحيح هذه المقررات يدوياً ضمن لجنة مشكلة تضم أستاذ المقرر، وذلك في حال الاعتراض على المادة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين خدمات الكلية، كما أشار ملندي إلى إعفاء طلاب الدكتوراه من موضوع المراقبات وإلغاء جميع التعهدات السابقة

كيف تؤمن مياه الشرب للرقة؟

الموسى: ٥٨ مليون م٣ مياه وفرتها المؤسسة بدعم الوزارة

محمود الصالح

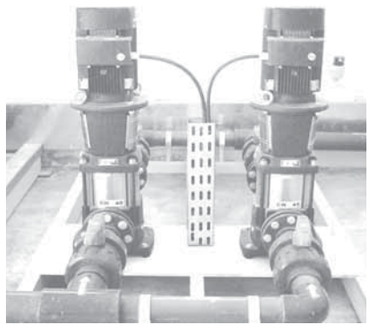

تدمير ٥٠ خزاناً للمياه ومقرات إدارة المؤسسة ونهب ٢٠٠ آلية

نصف مليار ديون للمؤسسة على المواطنين

كانت محافظة الرقة قبل الأزمة من أغنى محافظات القطر بمياه الشرب لمرور نهر الفرات فيها ووجود بحيرتي الأسد والبعث، إضافة إلى شبكة عملاقة من أقنية الري لمشاريع استصلاح الأراضي التي أقيمت عليها محطات لضخ مياه الشرب للمناطق البعيدة عن محيط نهر الفرات وبحيرتي الأسد والبعث.

اليوم وبعد ٥ سنوات على الأزمة و٣ سنوات على خروج المحافظة عن سيطرة الدولة. فما واقع مياه الشرب في «درة الفرات»؟ هذا ما نحاول التعرف إليه من خلال الحوار التالي مع المدير العام لمؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في الرقة المهندس محمود علي الموسى الذي حدثنا قائلاً: اليوم وبعد أكثر من ٣ سنوات على دخول المجموعات الإرهابية المسلحة إلى محافظة الرقة فقد عانت مؤسسة المياه من الإرهاب الممنهج من المجموعات الإرهابية المسلحة ومن قصف طيران التحالف الأميركي لمنشآت مياه الشرب بالمحافظة ولكن بإرادة وتصميم عمال مؤسسة المياه مازالت مشاريع المؤسسة تعمل بأقصى طاقة ممكنة ويبذل عمال المؤسسة جهوداً كبيرة وجبارة للمحافظة على منظومة مياه الشرب في محافظة الرقة بدعم كبير من وزير الموارد المائية.

• ما مصادر مياه الشرب في المحافظة؟

تبلغ نسبة المياه المستجرة من نهر الفرات لأغراض الشرب ما نسبته ٩٨٪ من إجمالي إنتاج المؤسسة و٢٪ مياهاً جوفية غير المستقرة من حيث الغزارة أو من حيث صلاحيتها للشرب. تستجر المؤسسة مياه نهر الفرات بعدة طرق: من نهر الفرات مباشرة وتشكل نسبتها ٥٥٪ من إجمالي المياه المستجرة ومن بحيرات نهر الفرات (الأسد– البعث) ونسبتها ٢٩٪ من إجمالي المياه المستجرة ومن أقنية مياه الشرب ونسبتها ١٦٪ من إجمالي المياه المستجرة.

• كيف يتم تشغيل شبكات المياه في الرقة؟

على الرغم من خروج الكوادر الإدارية الأساسية للمؤسسة من المحافظة إلا أنها لم تتوقف عن متابعة تشغيل وصيانة واستثمار محطات مياه الشرب وخطوط الجر وشبكات المياه في المدن والقرى وتجري الأعمال التنفيذية من كوادر مؤسسة المياه الذي ضاعف من جهودهم لتأمين وصول مياه شرب نظيفة وآمنة لأهلنا في الرقة ويتم تأمين قطع التبديل ومواد التعقيم من وزارة الموارد المائية وبمتابعة شخصية من وزير الموارد المائية الذي يتابع أدق تفاصيل العمل اليومي.

• ما كميات المياه المنتجة؟ وما مدى مراقبتها؟

المياه المنتجة في عام ٢٠١٥– ٥٨ مليون م٣ وأما المياه المستهلكة ٢٠١٥ غير معروفة لعدم استطاعة المؤسسة قراءة عدادات المشتركين أما عدد المشتركين عام ٢٠١٥– ١٤٦ ألف مشترك وخلال عام ٢٠١٦ كانت كميات المياه المنتجة يومياً تتراوح بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ ألف م٣ باليوم ولكن بعد تعرض محطة مياه الشرب في مدينة الرقة للضرر الكبير وتعرض خط مياه الشرب الذي كان يمر فوق جسر المنصور للضرر وقيام تنظيم داعش الإرهابي بإزالة الخط فقد انخفضت كميات مياه الشرب حالياً إلى ٣٦ ألف م٣ يومياً في محطة مياه الشرب بالمدينة ومياه الشرب في مشاريع المؤسسة كافة نظيفة وآمنة وتخضع للمراقبة اليومية ولدينا مخبر متطور وكادر فني مختص بمراقبة مياه الشرب ورغم مرور أكثر من ٣ سنوات على الوضع المأساوي للمحافظة إلا أنه لم تسجل أي حالة تلوث لمياه الشرب ولم ترد أي إصابة تسمم بفعل مياه الشرب علماً أن تعليمات وزير الموارد المائية صارمة بمراقبة جودة مياه الشرب.

• كيف تتم تغطية نفقات تشغيل شبكات مياه الشرب في ضوء عدم تسديد فواتير المياه؟

تقوم وزارة الموارد المائية بتأمين رواتب العمال بالتنسيق مع وزارة المالية كما تقوم وزارة الموارد المائية بالتعاون مع المنظمات الدولية المتعاونة مع الوزارة بتأمين مواد التعقيم لمحطات مياه الشرب ويتم تدخل منظمات (اليونيسيف والصليب الأحمر) في بعض الإصلاحات الطارئة بإشراف الهلال الأحمر بالرقة.

• ما الديون المترتبة لمؤسسة المياه؟

بلغت الديون المترتبة للمؤسسة قبل عام ٢٠١٣ بحدود ١٠٣ ملايين ليرة على القطاع العام ٥٠٠ مليون ليرة على المواطنين.

• الخسائر التي تعرضت لها المؤسسة والشهداء والمفقودون؟

تعرضت مؤسسة مياه الرقة لأضرار بليغة نتيجة دخول الإرهابيين إلى محافظة الرقة منها سرقة أكثر من ٢٠٠ آلية للمؤسسة وسرقة بعض المحولات ومجموعات توليد الكهرباء وسرقة تجهيزات بعض محطات مياه الشرب وسرقة قساطل فونت قطر ١٠٠٠ مم بطول أكثر من ٣٠٠٠م قيمتها أكثر من مليوني يورو وتدمير مبنى المؤسسة بشكل شبة كامل وتدمير أجزاء كبيرة من محطات مدينة الرقة والثورة ومعدان وتدمير أكثر من ٥٠ خزاناً عالياً في القرى وسرقة مكاتب المؤسسة ومستودعاتها في مدينة الرقة وجميع أنحاء المحافظة وتعرض عدد من عمالنا للاعتقال والتعذيب من تنظيم داعش الإرهابي واستشهاد عدد من عمال المؤسسة.

• ما مدى تأثر الكوادر الفنية لدى المؤسسة والعمال المفصولين والمستقيلين؟

يبلغ عدد العاملين في المؤسسة من مختلف الاختصاصات ٧٤٦ عاملاً وهناك ٢٧ عاملاً تابعاً لشركة الصرف الصحي وخسرت المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من ٢١٠ من عمالها بين استقالة وتقاعد وصرف من الخدمة وغيرها. كما أنه لم يتم تجديد العقود السنوي لعمال المؤسسة البالغ عددهم ١٣٧ عاملاً منذ نهاية ٢٠١٤ رغم أن معظمهم ما زال قائماً على رأس عملة حتى الآن وقد اكتسبوا خبرة كبيرة تجاوزت ٧ سنوات والمؤسسة بحاجة ماسة لخدماتهم.

أخيراً: هناك حاجة أكيدة لتجديد العقود للعمال المؤقتين الذين يشغلون شبكات المياه وكذلك هناك حاجة لتوفير قطع التبديل لإجراء عمليات الصيانة المطلوبة لتخفيف الهدر في مياه الشرب.

الخضر تهوي والمواد التموينية تكوي في درعا

درعا- الوطن

تهاوت أسعار الخضر في أسواق المحافظة بشكل لافت مؤخراً الأمر الذي لاقى استحسان المستهلكين، إلا أنه بالمقابل ولد امتعاضا وحنقا لدى عامة الفلاحين الذين أشار بعضهم إلى أن الأسعار الحالية ستسبب لهم خسارة كبيرة لن يستطيعوا معها تأمين رأسمال لمعاودة الزراعة في المواسم القادمة، وباستطلاع الأسعار في أسواق المفرق يلاحظ أن كيلو البصل اليابس والبطاطا انخفض إلى ٧٥ ليرة سورية وكيلو الكوسا نوع أول ٦٥ وثاني ٣٥ ليرة والفول الأخضر ٥٠ والبازلاء ١٠٠ ليرة والفاصولياء من ١٠٠ إلى ١٥٠ حسب الجودة والبندورة ١٢٥ علماً أن إنتاج الأخيرة المحلي لا يزال في بدايته و(شليف) الخس ما بين ١٠٠ و١٥٠ ليرة، وبالطبع هذه الأسعار أكثر من أسواق الجملة بنسبة تصل ٣٠٪ لتحميلها أجور نقل ١٠٪ ونسبة ربح ٢٠٪، بينما بقي الثوم البلدي بين ٤٠٠ و٦٠٠ ليرة حسب درجة يباسه وجودته والحال تقاس على الفاكهة التي بقيت مرتفعة جداً ويكتفي المستهلك بالتمتع بها من خلال النظر فقط، وبالدفة الأخرى من لوازم المعيشة ألا وهي محال بيع المواد التموينية يلاحظ الجنون المرعب في الأسعار والارتفاعات اليومية لأسعار معظم المواد الغذائية وخاصة الزيوت النباتية التي وصل سعر الليتر الواحد منها ٧٠٠ ليرة سورية مرتفعاً خلال شهر بنحو ٢٥٠ ليرة والسمون بأنواعها لها الوضع نفسه، وكذلك ارتفع سعر كيلو الرز لمعظم الأنواع بنحو ٢٠٠ ليرة خلال المدة نفسها والسكر على المنوال نفسه حيث يبلغ الكيلو منه ٣٥٠ ليرة والشاي ٣١٠٠ والبن ٢٢٥٠، ولا تختلف الحال بالنسبة للحبوب والحلويات وحتى المنظفات، ونصيحة باعة الجملة والمفرق للزبون بالشراء من دون مجادلة أو مساومة لأن المكسب معه فالأسعار إلى ارتفاع وبشكل متواصل لاحقة (بالأخضر) والزبون لا شك بات يقبل بالنصيحة لأن الشواهد على صدقيتها ماثلة أمامه. وقد أرجع مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية خالد الظاهر أسباب انخفاض أسعار الخضر للعرض الكبير وصعوبة التسويق داخل وخارج المحافظة وحلول الإنتاج المحلي مع وجود بقايا كميات مستوردة من مواد مثل البطاطا والبصل، أما سعر المواد التموينية فارتفاعها من المصدر ولحاقها الآني بالأسعار الوهمية لصرف الدولار، إضافة إلى احتكار بعض التجار للبضائع التي يشتد عليها الطلب وجشعهم واستغلالهم لضغط حاجة المستهلك علماً بأن المديرية تقوم بمنح إجازات الاستيراد والموافقات اللازمة لاستقدام المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية للإسهام في توفير احتياجات السوق محلياً وحماية المنتج الوطني وبقاء الأسعار في حدود مقبولة، حيث بلغ عدد تلك الإجازات خلال الثلث الأول من العام الحالي ٦٠ إجازة بقيمة ١,٦ مليار ليرة سورية.

ما تقدم يستدعي تيسير عملية تسويق الخضر وخفض أجور النقل لتحقيق مردود مناسب للفلاح لتشجيعه على الاستمرار في هذه المهنة وتفعيل الرقابة التموينية الصارمة وإنزال أشد العقوبات لقمع مخالفات الاحتكار والتلاعب والجشع في رفع الأسعار للمواد التموينية وخاصة أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعلن بشكل مستمر عن تنظيمها ضبوطاً بالمخالفين لكنها على ما يبدو غير رادعة بدليل تكرار المخالفة من مرتكبيها.